في إطار مشروع التنمية الريفية بالمهرة:

تنفيذ ٤٢ مشروعا بتكلفة ١,٥ مليون دولار يستفيد منها ١٧٩١٧ نسمة

افتتاح ووضع حجر الأساس لـ٣٥ مشروعاً تنموياً بمناسبة احتفالات العيد الخامس عشر للوحدة

□،، يمثل مشروع التنمية الريفية بمحافظة المهرة أحد أبرز المشاريع التنموية العاملة مع المجتمعات المحلية، ويعد رافداً لها نحو التحديث والتطلع للبناء بشكل علمي مدروس، وخلال أربع سنوات من نشاط مشروع التنمية الريفية في محافظة المهرة حقق ثمار متعددة أدت إلى تحسين المستوى المعيشي والتخفيف من الفقر للمجموعات المستهدفة التي يعمل معها المشروع وقد كانت الخطوات الأولى لعمل المشروع هو تأسيس القاعدة المعلوماتية التنموية للمحافظة والمكونة من (بيانات عن الموارد المتاحة في الجانب السمكي، الثروة الحيوانية، الزراعة والري) ويرافقها إنشاء المشاريع المجتمعات الصغيرة والمتوسطة ذات البنية الأساسية بما يتناسب مع الاعتمادات الاستثمارية لكل مجموعة مستهدفة في المناطق الريفية وبأسلوب مشاركة المستفيدين من المجموعات المستهدفة التي يعمل معها المشروع وحددت بعدد ٤٠مجتمع سكاني أي بحدود ٤٠ الف نسمة من أجمالي سكان المحافظة وبناءً على تحديد احتياجاتهم من المشاريع ذات الأولوية وفقاً لاتفاقية القرض، واستراتيجية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الايفاد) والتي تشير بأن الشرط الأساسي هو أن المجموعات المستهدفة هم من فقراء الريف.

كتب/أحمد الطيار

خلفية عن المشروع

يقول المهندس حسن العنسي المدير المالي للمشروع أن الدولة ركزت على إقامة مشروع تنمية ريفية متكاملة وبرنامج خاص بتنمية محافظة المهرة، ثم اتجهت للبحث عن تمويل لهذا البرنامج، ولأن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو الجهة الدولية المعنية أكثر بتمويل مثل هذه المشاريع والتي تسهم في تحسين الأوضاع المعيشية للصيادين والمزارعين الفقراء، فقد استجاب لطلب الحكومة ووافق على تمويل إعداد وتنفيذ مشروع تنمية ريفية بمحافظة المهرة، حيث بدأت خلال الفترة من مايو ١٩٩٧م إلى نوفمبر ١٩٩٩م الإجراءات الأولية بإرسال بعثة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والحكومة لإعداد التقرير الأولي عن مناطق عمل المشروع في م/المهرة، تلى ذلك إعداد الدراسة الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك تكلفة المشروع التقديرية وإعداد الوثيقة النهائية للمشروع، وتم التفاوض بشأن تنفيذه مع الحكومة اليمنية، والتوقيع على اتفاقية القرض بالأحرف الأولى في نوفمبر ١٩٩٩م.

وقد تمت الموافقة على اتفاقية القرض من قبل مجلس الوزراء في يناير ٢٠٠٠م، وتم إحالتها إلى مجلس النواب الذي بدوره صادق على اتفاقية القرض في مايو ٢٠٠٠م، وفي ١٨ يونيو ٢٠٠٠م تمت المصادقة على اتفاقية القرض بقرار جمهوري من قبل فخامة الاخ رئيس الجمهورية، وبدأت عملية نفاذ القرض في ٢٦ يونيو ٢٠٠٠م وسوف ينتهي سريان القرض بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٧م. وبدا التنفيذ الفعلي بتأسيس وحدة المشروع في المهرة في ٣١ مايو ٢٠٠٠م بالقرار الوزاري رقم ٤٣/٢٠٠٠م.

أهداف المشروع

ويضيف المهندس العنسي أن المشروع يهدف إلى تحسين مستوى المعيشة لصغار المنتجين والمجتمعات الريفية لحوالي (٦.٧٥٠) أسرة ريفية من خلال انخراطهم في الاستخدام المنتج لموارد مناطقهم الطبيعية بشكل يوفر الاستمرار لهذه الموارد.

ولتحقيق هذا الهدف فان استثمارات المشروع تهدف إلى:

دعم التنمية الموجهة للمجتمعات الريفية على أساس أن تكون أكثر اكتفاء ذاتيا وتقوية الشراكة بين جميع شركاء التنمية الاقتصادية في محافظة المهرة وتعزيز وتقوية قدرات الرجال والنساء من المزارعين والصيادين ومجتمعاتهم خصوصا الفئات الأكثر فقرا لتحديد وقدرة الحصول على واستخدام الموارد الملائمة والتقنيات والإقراض الريفي للتنمية الزراعية والسمكية والثروة الحيوانية، وبناء القدرات المعرفية لمؤسسات القطاع العام والخاص في محافظة المهرة لكي تكون قادرة على توفير خدمات مالية وفنية تتسم بالربحية والاستمرارية والعدالة.

وهكذا فإن أجمالي استثمارات المشروع سوف توجه نحو تامين المجتمع والقطاع الخاص الذي يقود قطاع الصناعات الأولية مدركا للموارد الطبيعة ويستخدم هذه الموارد بإدارة تضمن الربحية والاستمرارية في محافظة المهرة.

مكونات المشروع:

يتكون المشروع من أربعة مكوناتكما يوضح المهندس عبدالله حبابي وهي:

الوحدة الإدارية للمشروع، ووحدة تنمية المجتمع الريفي، ووحدة الخدمات الداعمة والتي تضم (الأنشطة السمكية، الإنتاج الحيواني، الخدمات البيطرية، وصحة الحيوان، الزراعة، والإرشاد).

ويتم تنفيذ المشروع عبر أربع مكونات رئيسية هي:-

الوحدة الإدارية للمشروع وهي مسؤولة عن تنسيق انشطة مكونات المشروع وتوفير المدخلات اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة.

ووحدة تنمية المجتمع الريفية تهتم بـ(تنمية المجتمعات- فريق تطوير قدرات المرأة الريفية- قسم الهندسة المدنية- ومشاريع المياه).

ووحدة الخدمات الداعمة والتي تضم (الأنشطة السمكية، الإنتاج الحيواني، والإرشاد، الخدمات البيطرية، وصحة الحيوان، البحوث التطبيقية في أراضي المزارعين، نشر التقنيات الزراعية، والدراسات للموارد البيئية).

مصادر التمويل

يمول مشروع التنمية الريفية من قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إيفاد بمبلغ ١٢ مليون ٢٤١ الف دولار فيما تسهم الحكومة بمبلغ ٥٥٨ الف دولار ويسهم المستفيدين بمبلغ مليون و٨٩٩ الف دولار، ويسهم بنك التسليف التعاوني والزراعي بمبلغ ٨٢١ الف دولار ويسهم صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي بمبلغ ١ مليون و٦١٢ الف دولار ليكون إجمالي التكلفة ١٧ مليون و١٣٠ الف دولار.

مكونات المشروع

الوحدة الإدارية للمشروع:

تضم الوحدة الإدارية خبرات وطنية متخصصة موزعة على جميع مكونات المشروع الأربعة وعددهم (٢٠) شخصاً الوحدة الإدارية وتقوم بمهام إعداد الخطط والتقارير السنوية من واقع طلبات لجان تنمية المجتمعات والجمعيات السمكية والزراعية المختارة للعمل مع المشروع وقد عقدت واحد وثلاثون اجتماعا شهريا حتى الآن.

كما تقوم الوحدة بتنسيق الأعمال الميدانية لأنشطة المشروع في جميع مواقع عمل المشروع وتنفيذ خطط العمل السنوية ومتابعة وتقييم سير تنفيذ المشروعات والأنشطة التنموية. ولتسهيل أعمال المشروع فان هناك لجنتان هما:

لجنة تسيير المشروع وتشكلت بالقرار الوزاري الصادر عن وزارة الزراعة والري برقم ٤٤/٢٠٠٠م وبتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٠٠م والتي يرئسها الأخ/ وكيل وزارة الزراعة لشؤون الري على المستوى الوطني وتضم في عضويتها محافظ محافظة المهرة رئيس المجلس المحلي وممثل عن وزارات التخطيط والتعاون الدولي المالية – الزراعة الثروة السمكية- بنك التسليف التعاوني والزراعي صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي. وقد عقدت لجنة التسيير خمسة إجتماعات حتى الآن. ومن مهامها:

المصادقة على لائحة الإجراءات الخاصة بالمشروع وعلى جميع الانظمة واللوائح التي تحكم توجهات المشروع المالية والادارية والفنية. والموافقة على ميزانية المشروع في أول اجتماع يلي إعداد الميزانية. والموافقة على تقرير الحساب الختامي في أول إجتماع يلي تقديم مثل هذا التقرير. والموافقة على برنامج سنوي لعمل المشروع في أول اجتماع يلي إعداد البرنامج ومراجعة تقارير العمل الدورية التي يعدها مدير المشروع. والموافقة على تعيين المحاسب القانوني الذي يتم اختيارة بحسب الإجراءات المتفق عليها بين وزارة التخطيط والتنمية وهيئة التنمية الدولية والموافقة على تعيين الموظفين في الوظائف العليا والمصادقة على اختيار الخبرات المطلوبة في إطار الدعم الفني وعلى المشتروات اللازمة لتشغيل وحدة.

تحويل لجان التنمية إلى جمعيات تنموية

تعد خطوت تحويل لجان المجتمع إلى جمعيات اهلية بادرة مميزة يقوم بها مشروع التنمية الريفية بالمهرة وقد حقق نجاحا كبيرا هناك مكن المجتمع من بناء قدراته على تنظيم نفسه والإنخراط في العمل التنموي تحت مظلة منظمات المجتمع المدني شريكة الحكومة في التنمية ويشير الاخ المهندس حسن البرقي مدير وحدة تنمية المجتمع بان المشروع يعمل على تعزيز دور لجان تنمية المجتمعات وضمان استمراريتها بعد انتهاء مشروع التنمية فإن الأمر يتطلب تحويل هذه اللجان إلى جمعيات وتسجيلها لدى مكتب الشؤون الإجتماعية والعمل لتتمتع بالصلاحيات التي كفلها قانون الجمعيات والمنظمات الأهلية رقم (١) لعام ٢٠٠١م. وقد اشتملت خطة إدارة تنمية المجتمع لعام ٢٠٠٤م على اقناع خمس لجان تنمية مجتمع بالتحول إلى جمعيات. وكلف المنسقون بالتواصل مع اللجان الراغبة وتم اقناع ثلاث لجان هي: لجنة مجتمع رهن بمديرية حوف، ولجنة فورم بمديرية الغيضة، ولجنة مأكيب بمديرية قشن. وقد تم رفع مذكرة وعقد عدة لقاءات مع مكتب الشؤون الإجتماعية والعمل بالغيضة للتعرف على متطلبات تشكيل هذه الجمعيات. وقامت المجتمعات برفع قوائم الأعضاء المؤسسين مشفوعة بتوقيعاتهم وأرقام بطاقات الهوية الشخصية لهم، وعمدت في المجالس المحلية بالمديريات.

وقد تم عقد الإجتماع التاسيسي وإشهار جمعية فورم كجمعية تنموية، أما اللجنتين الأخرتين فإن العمل جاري لاستكمال اشهارهما.

□ تأسيس قاعدة معلوماتية عن الموارد الاقتصادية بالمحافظة يمهد الانشطة الاستثمارية

أما بالنسبة لبقية لجان تنمية المجتمعات فقد تم ترتيب أوضاعها عبر المجالس المحلية بالمديريات للإشراف على أعمالها ومتابعة أوضاعها.

الإتفاقيات الاجتماعية

خلال عام ٢٠٠٤م تم توقيع ١٦ إتفاقية إجتماعية منها ١٤ إتفاقية مع المجتمعات المحلية المختارة لعام ٢٠٠٤م، واتفاقيتان مع الجمعيات.

المشاريع الأهلية

تمثل المشاريع الأهلية النشاط المتواصل والملموس لمشروع التنمية الريفية، ففي كل الأوقات توجد هناك مشاريع تجري عمليات الإستلام والتسليم لها، وثانية تحت مرحلة التنفيذ، وثالثة تحت مرحلة المناقصة، ورابعة تحت مرحلة إعداد الدراسات، وخامسة يتم مناقشتها مع المجتمعات لتدخل الخطة، وهكذا.

المشاريع المنفذة

وصل عدد المشروعات الأهلية المنفذة من بداية المشروع إلى الآن ٤٢ مشروعا، منها ١٧ مشروعا نفذت حتى نهاية عام ٢٠٠٣م و ٢٨ مشروعا تم استلامها خلال عام ٢٠٠٤م. كما تم تنفيذ عدد آخر من المشاريع المدرة للدخل وتتركز هذه المشاريع على مشاريع المياه والأسماك والكهرباء والتدريب النسوي والمدارس والزراعة ورياض الأطفال والمجاري.

المشاريع تحت مرحلة التنفيذ

وصل عدد المشاريع تحت مرحلة التنفيذ إلى ٢٠مشروعا.

التنسيق مع السلطة المحلية

هناك تنسيق مستمر بين إدارة تنمية المجتمع والسلطة المحلية بالمحافظة وفرع هيئة مشاريع مياه الريف حول تنفيذ مشاريع المياه في المحافظة. حيث يتم عقد اجتماعات واللقاءات للتنسيق في هذه الجوانب. ومن نتائج هذا التنسيق خلال فترة التقرير ما يلي:

إقناع الهيئة بتنفيذ بناء ثلاثة خزانات لمياه الشرب في كل من خوة بمديرية شحن ومسيجد بمديرية حات ومضريك بمديرية الغيضة. وكذلك بناء غرفتين لوحدات الضخ في كل من خوة ومسيجد.

إقناع الهيئة بالدخول في مشروع مد مياه الشرب من الغيضة إلى مجتمع يروب ومونع بمديرية الغيضة وذلك من خلال بناء خزان للمياه.

التعاون في تنفيذ مشروع ماء الفتك بمديرية حوف حيث ستقوم الهيئة بمد أنابيب الماء من دمقوت إلى خزان الفتك، ويقوم المشروع بعمل الشبكة الداخلية وتوصيل الماء من الخزان.

إقناع الهيئة بالمساهمة في مشروع مياه الشرب لقرية رخوت الشرقية سيحوت وذلك من خلال بناء خزانات للمياه، وإقناع المجلس المحلي بمديرية سيحوت بالقيام بجميع أعمال الحفر للأنابيب، ويقوم المشروع بانشاء الشبكة الداخلية والخط الرئيسي.

تحويل ما تبقى من أعمال في مشروع مياه شحيك بمجتمع بزون مديرية المسيلة إلى منظمة ترنجل الخيرية.

التدريب الحرفي

تم خلال عام ٢٠٠٤م تعبئة ١٥٠ إستمارة طلب للتدريب في جميع مديريات المحافظة. وقد قام أخصائي الأنشطة الصغيرة بإدارة تنمية المجتمع بتنظيم عدد من الدورات شارك فيها ٢٦ مدرب اقد من أخصائي الهيئة لتنفيذ دراسات مشاريع المياه.

وبلغ عدد المتدربين ٢٦ متدرب في أربع مجالات هي صيانة الآلات البحرية وصيانة السيارات وصناعة الاثاث والنجارة

كما تم الإنتهاء من دورة الكهرباء التي نظمت للطاقم الإداري والفني لكهرباء مديرية حصوين، والتي نظمها المشروع بالتعاون مع الهيئة العامة للكهرباء فرع المهرة وتم تنفيذها بمحطة الكهرباء الرئيسية بالغيضة. وقد شارك في هذه الدورة ١١ متدرب في مجالات الإدارة التجارية وصيانة الشبكة، وتشغيل وصيانة المولدات، وقراءة العدادات والتحصيل.

تنفيذ حلقات العمل

وفقا لتوجيهات بعثة المراجعة وتحسين الأداء للمشروع في تقريرها الصادر في ديسمبر ٢٠٠٣م، فقد تم ضم مجتمعات بادية قشن الثلاثة وهي مجتمع بادية الجحي، ومجتمع بادية الحريزي، ومجتمع بادية الزويدي إلى مشروع التنمية وفقا لمعايير جديدة وذلك من خلال التنسيق مع المجلس المحلي بمديرية قشن الذي يعتبر حلقة الوصل بين مشروع التنمية وهذه المجتمعات. حيث تخضع هذه المجتمعات للإشراف المباشر من قبل المجلس الذي قام باقتراح لجان تنموية لهذه المجتمعات تتكون من أعضاء المجلس بهذه البوادي وبعض الأعيان والشيوخ في المنطقة. وقد نفذت ست حلقات عمل في هذه المجتمعات وذلك خلال الفترة من ٢٧- ٣٠ يونيو ٢٠٠٤م. وتتكون هذه المجتمعات من ٥٥ قرية تشتهر بزراعة النخيل الذي يقدر عدده بثلث مليون نخلة مثمرة. وقد حضر هذه الحلقات ١٢٥٠ شخصاً في المجتمعات الثلاثة، والجدول اللاحق يوضح تفاصيل عقد هذه الحلقات. وكانت أبرز طلبات هذه المجتمعات:

إصلاح وترميم الطرقات الرئيسية والفرعية. وحفر الآبار وتركيب وحدات الضخ عليها لتوفير مياه الشرب النقية.

وبناء المدارس والوحدات الصحية و دعم زراعة أشجار النخيل من خلال إصلاح قنوات الري ومكافحة الآفات التي تصيبها وبالذات حشرة الدوباس وتوفير الخدمات البيطرية لمناطق البادية.

التدريب والتأهيل لأبناء المجتمعات الريفية

يحتل التدريب أهمية في تطوير قدرات سكان الريف على استخدام مواردهم وإدارتها بشكل أفضل وفعال وإيجاد فرص عمل جديدة. تم عقد (٣٤) دورة تدريبية لعدد (٢٢) عنوان تدريبي حيث تم تدريب المستهدفين من أبناء المجتمعات الريفية في إطار منطقة عمل المشروع مثل بيطريين ومرشدين زراعيين ومرشدات في مجال الصحة وأعضاء لجان تنمية المجتمعات و الجمعيات السمكية في مجالات متعددة لعدد (٤٢٠) شخص منهم ٢٣٥ امراة وكذلك ١٨٥ رجل. أما برنامج محو الأمية للنساء فقد وصل عدد المتدربات اللاتي أكملن الدراسة بنجاح في فصول محو الأمية (١٧٢٠) في عدد (٣) أعوام دراسية هي ٢٠٠١-٢٠٠٤م.

تم تنفيذ ٤٢ مشروعا بـ٥٥ عقدا استفاد منه ١٧٩١٧ نسمة بتكلفة بلغت ١ مليون و٥٣٥ الف دولار شملت ٣٤ قرية في ٩ مديريات.

كما سيتم افتتاح ١٨ مشروعا بتكلفة ٧١٨ الف و٩٥٠ دولارا تشمل ١١٦ مجتمع في ١٨ قرية بـ٨ مديريات ويستفيد منها ٩٣٧٤ شخصا كما سيتم وضع حجر الأساس لـ١٧ مشروعا يستفيد منه ٨٩٧٤ شخصا بتكلفة ٦٠٤ الاف و٤٨٠ دولاراً.

الاقراض

قدم المشروع قروضا مالية لعدد من المستفيدين للتنمية الزراعية والحيوانية والسمكي ضمن خدمات القروض القصيرة الأجل والمتوسطة والطويلة الأجل وبلغ اجمالي القروض المقدمة عام ٢٠٠٤م ٤٩,٣ مليون ريال ويخطط إلى أن تبلغ ١١١,٦ مليون ريال بحلول نهاية العام الحالي ٢٠٠٥م.

الدراسات

يمثل مشروع التنمية الريفية بالمهرة احد أبرز الناشطين في مجال الدراسات المتنوعة عن المحافظة وقد تمكن حتى الآن من بناء قاعدة معلومات هائلة عن التنوع الحيوي في المحافظة والموارد المتاحة من المياه السطحية والجوفية والإمكانيات الزراعية كما أسهم في اعطاء صورة علمية عن المحافظة من نواحي الغابات والمناخ وما يمكن أن يتم فيها من أنشطة اقتصادية.

إضافة إلى الأسماك حيث تم من خلال المكون الفرعي عن الأنشطة السمكية القيام بعدة دراسات علمية شملت دراسة عن عينات الأسماك بالمحافظة واختبارها محلياً وتقييم المخزون من الشروخ وتقييم المخزون من سمك القرش وقد قام بها خبراء من مركز علوم البحار بعدن وحضرموت.